الأمم المتحدة A

Distr.
LIMITED

A/AC.109/L.1829
8 June 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ
إعلان منح الاستقلال للبلدان
والشعوب المستعمرة

تقرير اللجنة الفرعية المعنية بالأقاليم الصغيرة والالتماسات والمعلومات والمساعدة

المقررة: السيدة سيسيليا ما كينّا (شيلي)

المحتويات (تابع)

		الفقرات	الصفحة
أولا -	مسألة أقاليم أنغيلا، وبرمودا، وبيتكيرن، وتوكيلاو، وجزر تركس وكايكوس، وجزر فرجن البريطانية، وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، وجزر كايمان، وساموا الأمريكية، وسانت هيلانة، وغوام، ومونتسيرات غير المتمتعة بالحكم الذاتي	١-١٠	٣
ألف -	نظر اللجنة الفرعية في المسألة	١-٩	٣
باء -	مشروع قرار عام	١٠	٥
جيم -	مشاريع قرارات بشأن ظروف محددة حاصلة في أنغيلا، وبرمودا، وبيتكيرن، وتوكيلاو، وجزر تركس وكايكوس، وجزر فرجن البريطانية، وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، وجزر كايمان، وساموا الأمريكية، وسانت هيلانه، وغوام، ومونتسيرات		٨
	١ - ساموا الأمريكية		٨
	٢ - أنغيلا		٩
	٣ - برمودا		١٠
	٤ - جزر فرجن البريطانية		١٠

280695 270695 95-17208

المحتويات (تابع)

	الفقرات	الصفحة
٥ - جزر كايمان		١١
٦ - غوام		١٢
٧ - مونتسيرات		١٤
٨ - بيتكيرن		١٥
٩ - سانت هيلانة		١٥
١٠ - توكيلاو		١٦
١١ - جزر تركس وكايكوس		١٧
١٢ - جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة		١٨
ثانيا - مسألة نشر المعلومات عن إنهاء الاستعمار	١١-٣٣	١٩
ألف - نظر اللجنة الفرعية في المسألة	١١-١٢	١٩
باء - بيان ممثل إدارة شؤون الإعلام	١٣-٢٠	١٩
جيم - بيان ممثل إدارة الشؤون السياسية	٢١-٣٠	٢١
دال - أسبوع التضامن مع شعوب جميع الأقاليم المستعمرة، الذين يكافحون في سبيل الحرية والاستقلال وحقوق الانسان (٢٢-٢٦ أيار/مايو ١٩٩٥)	٣١-٣٢	٢٣
هاء - مشروع قرار بشأن نشر المعلومات عن إنهاء الاستعمار	٣٣	٢٥
ثالثا - اعتماد التقرير	٣٤-٣٥	٢٦

أولا - مسألة أقاليم أنغيلا، وبرمودا، وبيتكيرن، وتوكيلاو، وجزر تركس وكايكوس، وجزر فرجن البريطانية، وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، وجزر كايمان، وساموا الأمريكية، وسانت هيلانة، وغوام، ومونتسيرات غير المتمتعة بالحكم الذاتي

ألف - نظر اللجنة الفرعية في المسألة

١ - نظرت اللجنة الفرعية المعنية بالأقاليم الصغيرة والالتماسات والمعلومات والمساعدة في مسألة أقاليم أنغيلا، وبرمودا، وبيتكيرن، وتوكيلاو، وجزر تركس وكايكوس، وجزر فرجن البريطانية، وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، وجزر كايمان، وساموا الأمريكية، وسانت هيلانة، وغوام، ومونتسيرات، جملة في جلساتها ٦٨٨ إلى ٦٩٤ المعقودة في الفترة بين ٢٢ أيار/مايو و ١ حزيران/يونيه ١٩٩٥.

٢ - وخلال نظر اللجنة الفرعية في هذه البنود كان معروضا عليها ورقات عمل أعدتها الأمانة العامة بشأن هذه الأقاليم (A/AC.109/2012 و 2013 و Corr.1 و Add.1، و 2014، و 2015 و Add.1، و 2016 و Add.1، و 2017 و Add.1، و 2018-2019، و 2020 و Add.1، و 2021-2023).

٣ - وأجرت اللجنة الفرعية استعراضا للأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية في كل من هذه الأقاليم على ضوء المعلومات الواردة في ورقات العمل التي أعدتها الأمانة العامة. وفي بيانين أدلى بأحدهما ممثل دولة من الدول القائمة بالإدارة (نيوزيلندا) والآخر ممثل شعب توكيلاو اللذين اشتركا في المناقشات، وكذلك على ضوء المعلومات المقدمة من الملتمسين الذين مثلوا أمامها. وأشارت اللجنة الفرعية إلى أن المعلومات الواردة في ورقات العمل ليست مستوفاة في جميع الحالات وطلبت إلى الأمانة العامة أن تواصل جمع المعلومات عن الأقاليم المذكورة بالتعاون مع الدول القائمة بالإدارة.

٤ - وفي أثناء الاستعراض، نظرت اللجنة الفرعية في المسائل المتصلة بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي من جميع جوانبها وركزت الاهتمام على ما يلي:

(أ) التقدم المحرز أو عدم التقدم فيما يتصل بالتيقن من رغبات سكان الأقاليم بشأن وضعهم مستقبلا؛

(ب) موقف حكومات الأقاليم وأحزابها السياسية والتطورات الدستورية فيما يتعلق بمركز تلك الأقاليم في المستقبل؛

(ج) التطورات الاجتماعية - الاقتصادية العامة والمشاكل المحددة التي تواجهها بعض الأقاليم فيما يتعلق بالبيئة، والاتجار بالمخدرات، الخ؛

(د) إيفاد بعثات زائرة واشتراك ممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في أعمال اللجنة بحيث يتسنى للجنة الحصول على معلومات مباشرة عن رغبات السكان.

٥ - أشارت اللجنة الفرعية إلى أنه لم تكن هناك في بعض الحالات معلومات مستوفاة عن رغبات السكان فيما يتعلق بوضعهم مستقبلا. وطلبت إلى الدول القائمة بالإدارة أن تضطلع بما يلزم من جهود للتيقن من تلك الرغبات. ذلك أن نتيجة تلك الجهود من شأنها أن تساعد اللجنة الفرعية في استعراض قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي المدرجة على قائمة اللجنة الخاصة. فاللجنة الفرعية تدرك أن بعض الأقاليم لا تسعى إلى الاستقلال ولكنها تلتمس خيارات أخرى في مجال تقرير المصير. وأشارت اللجنة أيضا إلى أن بعض الأقاليم تجعل للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية الأولوية قبل البت في أي خيار يتعلق بمركزها مستقبلا.

٦ - وتعلّق اللجنة الفرعية أهمية على استعراض قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي من منطلق أن عام ١٩٩٥ هو منتصف العقد الدولي لإنهاء الاستعمار وأن الأمم المتحدة تحتفل في العام نفسه بالذكرى الخمسين لإنشائها.

٧ - وشارك في مناقشات اللجنة الفرعية خلال نظرها في مسألة توكيلاو، ممثل نيوزيلندا بوصفها دولة قائمة بالإدارة، وممثل خاص عن الإقليم. كما شارك في المناقشات بشأن مسألة غوام، عضو منتخب بالهيئة التشريعية في الإقليم. وتلي بيان باسم رئيس الجمعية التشريعية الثالثة والعشرين لغوام. وقد أعربت اللجنة الفرعيةعن تقديرها لتلك المشاركة وللمعلومات الإضافية التي وفرتها الدولة المعنية القائمة بالإدارة وممثل توكيلاو الخاص وممثل غوام المنتخب.

٨ - وكررت اللجنة الفرعية تأكيد رأيها المتمثل في أن تعاون جميع الدول القائمة بالإدارة ضروري لاضطلاعها بولايتها وقررت أن تلتمس تعاون جميع الدول القائمة بالإدارة عن طريق اتباعها لنهج عملي مرن مبتكر. وذكرت اللجنة الفرعية أنها تدرك التغير الذي طرأ على الحالة الدولية وبما يستتبعه ذلك من ضرورة إدخال التغييرات المناسبة على منهجها بما يتماشى وتغير الظروف. وأعربت اللجنة الفرعية عن استعدادها للعمل مع الدول القائمة بالإدارة في ظل روح يسودها التعاون البناء، بغية تحقيق أهداف الأمم المتحدة فيما يتعلق بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. كما أعربت اللجنة عن أملها في أن تلاحظ الدول القائمة بالإدارة هذا النهج الجديد وأن تمد يد التعاون.

٩ - وشجعت اللجنة الفرعية المنظمات غير الحكومية على المشاركة الفعلية في العقد الدولي لإنهاء الاستعمار.

باء - مشروع قرار عام

١٠ - قررت اللجنة الفرعية، وقد نظرت في مسألة أقاليم أنغيلا، وبرمودا، وبيتكيرن، وتوكيلاو، وجزر تركس وكايكوس، وجزر فرجن البريطانية، وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، وجزر كايمان، وساموا الأمريكية، وسانت هيلانة، وغوام، ومونتسيرات غير المتمتعة بالحكم الذاتي، أن توصي اللجنة الخاصة بالبت في مشروع القرار التالي:

إن اللجنة الخاصة،

وقد نظرت في مسائل أنغيلا، وبرمودا، وبيتكيرن، وتوكيلاو، وجزر تركس وكايكوس، وجزر فرجن البريطانية، وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، وجزر كايمان، وساموا الأمريكية، وسانت هيلانة، وغوام، ومونتسيرات،

وقد درست تقرير اللجنة الفرعية المعنية بالأقاليم الصغيرة والالتماسات والمعلومات والمساعدة،

وإذ تدرك أن عام ١٩٩٥ يوافق الذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة وأن إنهاء الاستعمار يعد واحدا من أكثر إنجازات المنظمة مدعاة للفخر،

وإذ تشير إلى قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠، المتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، وجميع قرارات ومقررات الأمم المتحدة المتعلقة بتلك الأقاليم، ومنها، بصفة خاصة، القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين بشأن الأقاليم المشمولة بهذا القرار كل على حدة،

وإذ تدرك أن الخصائص المميزة لما تبقى من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ومشاعر شعوبها تستلزم اتباع نهج مرنة وعملية ومبتكرة حيال خيارات تقرير المصير دون أي مساس بحجم الإقليم، أو الموقع الجغرافي أو حجم السكان أو الموارد الطبيعية،

وإذ تشير إلى قرار الجمعية العامة ١٥٤١ (د - ١٥) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠، المتضمن المبادئ التي ينبغي أن تهتدي بها الدول الأعضاء عند تحديد ما إذا كان يوجد أم لا يوجد التزام بإحالة المعلومات المطلوبة بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة،

وإذ تعي ضرورة ضمان تنفيذ الإعلان تنفيذا تاما وسريعا فيما يتعلق بتلك الأقاليم، نظرا للهدف الذي حددته الأمم المتحدة للقضاء على الاستعمار قبل عام ٢٠٠٠،

وإذ تلاحظ مع التقدير ما تبديه نيوزيلندا بوصفها دولة قائمة بالإدارة من تعاون نموذجي متواصل في أعمال اللجنة الخاصة وترحب بما أعلنته من أنها ستلتزم برغبات سكان توكيلاو عند تقريرهم لوضعهم السياسي مستقبلا،

وإذ ترحب بالموقف المعلن من جانب حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والذي مؤداه أنها لا تزال تأخذ مأخذ الجد التزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة، بإقامة الحكم الذاتي في الأقاليم التابعة، وبالعمل، بالتعاون مع الحكومات المنتخبة محليا، على كفالة استمرار تلبية أطرها الدستورية لرغبات الشعوب، وتأكيدها أن شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي هي في نهاية المطاف صاحبة الحق في تقرير وضعها مستقبلا،

وإذ تدرك ما لكل إقليم من ظروف خاصة من حيث الموقع الجغرافي والأحوال الاقتصادية، وإذ تضع في الاعتبار ضرورة تشجيع الاستقرار الاقتصادي وتنويع وزيادة تعزيز اقتصادات كل من الأقاليم على سبيل الأولوية،

وإذ تعي ضعف الأقاليم الصغيرة الشديد، للكوارث الطبيعية وتدهور البيئة،

وإذ تدرك الفائدة التي تعود على الأقاليم وعلى اللجنة الخاصة من مشاركة الممثلين المعينين والمنتخبين للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في أعمال اللجنة الخاصة،

وإذ تعرب عن اقتناعها بأن عمليات الاستفتاء وغيرها من أشكال التشاور الشعبي بشأن مركز الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في المستقبل هي وسيلة ملائمة لتأكيد رغبة الشعوب في هذه الأقاليم فيما يتعلق بوضعهم السياسي في المستقبل،

وإذ تضع في اعتبارها أن البعثات الزائرة التابعة للأمم المتحدة توفر أكثر الوسائل فعالية للتحقق من الحالة في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وإذ ترى أن إمكانية إيفاد بعثات زائرة أخرى إلى تلك الأقاليم في وقت ملائم وبالتشاور مع الدول القائمة بالإدارة، أمر ينبغي أن يظل قيد الاستعراض،

وإذ تضع في اعتبارها أيضا أن بعض الأقاليم لم تقم بزيارتها لفترة طويلة من الزمن أي بعثة زائرة موفدة من الأمم المتحدة،

وإذ تلاحظ مع التقدير المساهمة التي تقدم لتنمية بعض الأقاليم من الوكالات المتخصصة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة الأخرى، وبصفة خاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فضلا عن المؤسسات الإقليمية مثل مصرف التنمية الكاريبي،

١ - توافق على تقرير اللجنة الفرعية المعنية بالأقاليم الصغيرة والالتماسات والمعلومات والمساعدة فيما يتعلق بكل من أنغيلا وبرمودا، وبيتكيرن، وتوكيلاو، وجزر تركس وكايكوس، وجزر فرجن البريطانية، وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، وجزر كايمان، وساموا الأمريكية، وسانت هيلانة، وغوام، ومونتسيرات؛

٢ - تؤكد من جديد حق شعوب تلك الأقاليم غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفقا لميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة؛

٣ - تؤكد من جديد أيضا أن من حق شعوب تلك الأقاليم نفسها أن تحدد بحرية في نهاية المطاف وضعها السياسي في المستقبل، وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والإعلان وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، وتطلب، في هذا الصدد، إلى الدول القائمة بالإدارة أن تقوم، بالتعاون مع حكومات الأقاليم، بتيسير برامج التثقيف السياسي في الأقاليم بغية تعزيز الوعي فيما بين الشعوب بالإمكانيات المتاحة لها لممارسة حقها في تقرير المصير، وفقا للخيارات المشروعة المتعلقة بالمركز السياسي، المحددة تحديدا واضحا في قرار الجمعية العامة ١٥٤١ (د - ١٥)؛

٤ - تطلب إلى الدول القائمة بالإدارة أن تتيقن، على وجه السرعة، عن طريق التشاور الشعبي، من رغبات شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وتطلعاتها فيما يتعلق بوضعها السياسي في المستقبل بحيث يتسنى للجنة الخاصة استعراض مركز الأقاليم وفقا لما أبدته شعوبها من رغبات؛

٥ - تطلب إلى الدول القائمة بالإدارة أن تيسر إيفاد البعثات الزائرة التابعة للأمم المتحدة إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي بشأن تحديد مركز تلك الأقاليم السياسي في المستقبل، وذلك كيما يتسنى للجنة الخاصة استعراض مركز هذه الأقاليم وفقا لما أبداه شعب الإقليم من رغبات؛

٦ - تؤكد من جديد المسؤولية التي تقع على عاتق الدول القائمة بالإدارة، بموجب الميثاق، لتشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولصون الهوية الثقافية لتلك الأقاليم، وتوصي بمواصلة إعطاء الأولوية، بالتشاور مع حكومات الأقاليم المعنية، لتعزيز وتنويع اقتصاد كل منها؛

٧ - تطلب إلى الدول القائمة بالإدارة أن تتخذ جميع التدابير اللازمة لحماية وحفظ البيئة في الأقاليم الواقعة تحت إدارتها من أي تدهور بيئي، وتطلب إلى الوكالات المتخصصة المعنية مواصلة رصد الأحوال البيئية في تلك الأقاليم؛

٨ - تطلب إلى الدول القائمة بالإدارة أن تواصل، بالتعاون مع حكومات الأقاليم المعنية، اتخاذ جميع التدابير اللازمة للتصدي للمشاكل المتصلة بالاتجار بالمخدرات وغسل الأموال وغير ذلك من الجرائم؛

٩ - تشدد على أن تحقيق الهدف المعلن المتمثل في القضاء على الاستعمار قبل عام ٢٠٠٠ يتطلب التعاون الكامل البنّاء من جانب جميع الأطراف المعنية، وتناشد الدول القائمة بالإدارة مواصلة تقديم دعمها الكامل للجنة الخاصة؛

١٠ - تحث الدول الأعضاء على أن تساهم في الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتستهل القرن الحادي والعشرين في عالم خال من الاستعمار، وتطلب إليها أن تواصل تقديم دعمها الكامل للجنة الخاصة فيما تبذله من جهود لبلوغ ذلك الهدف النبيل؛

١١- تدعو الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة إلى أن تشرع أو تستمر في اتخاذ جميع التدابير اللازمة للتعجيل بإحراز تقدم في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للأقاليم؛

١٢- تقرر مواصلة دراسة مسألة الأقاليم الصغيرة وتوصية الجمعية العامة بأنسب الخطوات التي يتوجب اتخاذها لتمكين سكان تلك الأقاليم من ممارسة حقهم في تقرير المصير والاستقلال، وتقديم تقرير في هذا الشأن إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين.

جيم - مشاريع قرارات بشأن ظروف محددة حاصلة في أنغيلا، وبرمودا، وبيتكيرن، وتوكيلاو، وجزر تركس وكايكوس، وجزر فرجن البريطانية، وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، وجزر كايمان، وساموا الأمريكية، وسانت هيلانه، وغوام، ومونتسيرات

١ - ساموا الأمريكية

إن اللجنة الخاصة،

إذ تشير الى القرار العام أعلاه،

وإذ تحيط علما بأن عددا كبيرا من أبناء ساموا الأمريكية هاجروا الى الولايات المتحدة الأمريكية ويقيمون بها،

وإذ تلاحظ، التطورات الدستورية في الاقليم،

وإذ تلاحظ أيضا، أن الاقليم، شأنه شأن المجتمعات المحلية المنعزلة المحدودة الموارد المالية مازال يعاني نقص المرافق الطبية وغيرها من متطلبات الهياكل الأساسية،

وإذ تشير الى إيفاد بعثة زائرة تابعة للأمم المتحدة الى الاقليم في عام ١٩٨١،

١ - تطلب الى الدولة القائمة بالادارة أن تضطلع في أقرب وقت ممكن، باجراء ديمقراطي للتيقن من رغبات شعب ساموا الأمريكية فيما يتعلق بمركز الاقليم في المستبقل؛

٢ - تطلب الى الدولة القائمة بالادارة، أن تواصل مساعدة حكومة الاقليم، في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للاقليم وتنمية الموارد من القوى العاملة.

٢ - أنغيلا

إن اللجنة الخاصة،

إذ تشير الى القرار العام أعلاه،

وإذ تلاحظ بأن الانتخابات العامة قد أجريت في آذار/مارس ١٩٩٤،

وإذ تدرك التزام كل من حكومة أنغيلا والدولة القائمة بالادارة باتباع سياسة جديدة أكثر تقاربا قوامها الحوار والشراكة من خلال خطة السياسة القطرية للفترة ١٩٩٣-١٩٩٧،

وإذ تعلم أن استغلال موارد المياه العميقة من شأنه أن يساعد على التقليل من خطر استنفاد موارد الصيد في الاقليم نتيجة الافراط في صيد الأسماك،

وإذ تلاحظ الحاجة الى استمرار التعاون بين الدولة القائمة بالادارة وحكومة الاقليم في معالجة مشكلتي الاتجار بالمخدرات وغسل الأموال،

وإذ تشير الى إيفاد بعثة زائرة تابعة للأمم المتحدة الى الاقليم في عام ١٩٨٤،

١ - تطلب الى الدول القائمة بالادارة الاضطلاع في أقرب وقت ممكن بجهد يستهدف التيقن من رغبات شعب أنغيلا فيما يتعلق بمركز الاقليم في المستقبل؛

٢ - تطلب إلى جميع البلدان والمنظمات ووكالات الأمم المتحدة التي لديها خبرة في مجال الصيد في المياه العميقة مساعدة الاقليم على تحسين قدرته على استغلال موارد المياه العميقة.

٢ - برمودا

إن اللجنة الخاصة،

إذ تشير الى القرار العام أعلاه،

وإذ تحيط علما بما قررته الهيئة التشريعية في الاقليم من اجراء الاستفتاء على الاستقلال الذي حدد موعدا له في منتصف عام ١٩٩٥،

وإدراكا منها لاختلاف وجهات نظر الأحزاب السياسية في الاقليم بشأن مسألة اجراء استفتاء ومركز الاقليم في المستقبل،

وإذ تحيط علما بالتدابير التي اتخذتها الحكومة لمكافحة العنصرية، وبخطة انشاء لجنة من أجل الوحدة والمساواة العنصرية،

وإذ تحيط علما أيضا بإغلاق القاعدة الكندية في عام ١٩٩٤، وبما أعلنته المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية من اعتزامهما اغلاق قواعدهما الجوية والبحرية في برمودا في عام ١٩٩٥؛

١ - تطلب الى الدولة القائمة بالادارة أن تساعد حكومة الاقليم في الأعمال التحضيرية للاستفتاء على الاستقلال وفي اجرائه؛

٢ - تطلب الى الدولة القائمة بالادارة أن تيسر زيارة فريق من اللجنة الخاصة لمراقبة الاستفتاء على الاستقلال في برمودا؛

٣ - تطلب الى الدولة القائمة بالادارة أن تواصل برامجها للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية.

٤ - جزر فرجن البريطانية

إن اللجنة الخاصة،

إذ تشير الى القرار العام أعلاه،

وإذ تحيط علما بإنجاز استعراض الدستور في الاقليم وبدء سريان الدستور المعدل،

وإذ تحيط علما أيضا بنتائج الانتخابات العامة التي أجريت في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٥،

وإذ تحيط علما بنتائج استعراض الدستور المضطلع به في الفترة ١٩٩٣-١٩٩٤، والتي أوضحت أن رغبة الشعب المعرب عنها بشكل دستوري من خلال استفتاء لابد أن تشكل شرطا أساسيا مسبقا لنيل الاستقلال،

وإذ تحيط علما بما أعلنه رئيس وزراء جزر فرجن البريطانية من أن الاقليم على استعداد من الناحيتين الدستورية والسياسية للمضي قدما صوب الحكم الذاتي الداخلي الكامل، وأنه من المنتظر أ، تساعد الدولة القائمة بالادارة على ذلك من خلال نقل السلطة بالتدريج الى ممثلي الاقليم المنتخبين،

وإذ تلاحظ أن الاقليم بدأ يظهر كأحد المراكز المالية الخارجية الرائدة في العالم،

وإذ تشير الى ضرورة استمرار التعاون بين الدولة القائمة بالادارة وحكومة الاقليم في مجابهة الاتجار بالمخدرات وغسل الأموال،

١ - تطلب الى الدولة القائمة بالادارة، مواصلة العملية المتصلة بتسهيل الإعراب عن رغبة الشعب بشأن مركز الإقليم في المستقبل؛

٢ - تطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة، والوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وجميع المؤسسات المالية مواصلة توفير المساعدة للاقليم من أجل التنمية الاجتماعية - الاقتصادية وتنمية الموارد البشرية، مع مراعاة ضعف الاقليم في مواجهة العوامل الخارجية.

٥ - جزر كايمان

إن اللجنة الخاصة،

إذ تشير الى القرار العام أعلاه،

وإذ تلاحظ استعراض الدستور الذي أجرى خلال الفترة ١٩٩٢-١٩٩٣، والذي أعرب السكان وفقا له عن المشاعر المتمثلة في أنه ينبغي استمرار العلاقات القائمة مع المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية كما ينبغي عدم تغيير المركز الراهن للاقليم،

وإذ تلاحظ أيضا الاجراءات التي اتخذتها حكومة الاقليم لتنفيذ برنامج الأقلمة الذي تضطلع به لتشجيع زيادة اشتراك السكان المحليين في عملية صنع القرار في جزر كايمان

وإذ تلاحظ مع القلق ضعف الاقليم في مواجهة الاتجار بالمخدرات وما يتصل به من أنشطة وكذلك التدابير التي اتخذتها السلطات لمعالجة تلك المشاكل،

وإذ تلاحظ أن الاقليم قد ظهر كأحد المراكز المالية الخارجية الرائدة في العالم،

وإذ تشير الى إيفاد بعثة زائرة تابعة للأمم المتحدة الى الاقليم في عام ١٩٧٧،

١ - تطلب الى الدولة القائمة بالادارة أن تواصل تزويد حكومة الاقليم بجميع الخبرات اللازمة لتمكينها من تحقيق أهدافها الاجتماعية - الاقتصادية؛

٢ - تطلب أيضا الى الدولة القائمة بالادارة، أن تواصل، بالتشاور مع حكومة الاقليم، تيسير التوسع في البرنامج الراهن لتأمين فرص العمل للسكان المحليين، لاسيما على مستوى صنع القرار؛

٣ - تطلب الى الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تواصل برامجها لتقديم المساعدة الى الاقليم وأن تزيدها بغية تعزيز اقتصاده وتنميته وتنويعه؛

٤ - تطلب الى الدولة القائمة بالادارة والى حكومة الاقليم مواصلة التعاون على التصدي للمشاكل المتصلة بغسل الأموال وتهريبها وبالجرائم الأخرى ذات الصلة فضلا عن الاتجار بالمخدرات.

٦ - غوام

إن اللجنة الخاصة،

إذ تشير الى القرار العام أعلاه،

وإذ تحيط علما بنتائج الانتخابات العامة التي أجريت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤،

وإذ تشير الى أن شعب غوام أيد، في استفتاء أجري في غوام في عام ١٩٨٧، مشروع قانون للكمنولث من شأنه أن ينشئ اطارا جديدا للعلاقات بين الاقليم والدولة القائمة بالادارة ينص على منح غوام الحكم الذاتي الداخلي والاعتراف بحق شعب غوام في تقرير مصير الاقليم،

وإذ تعلم أن المفاوضات مازالت مستمرة بين الدولة القائمة بالادارة وحكومة الاقليم بشأن مشروع قانون الكمنولث لغوام وبشأن مركز الاقليم في المستقبل، مع التركيز بوجه خاص على مسألة تطور العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وغوام،

وإذ تشير الى ما أعلنه الممثل الخاص للولايات المتحدة في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ من أنه يأمل في عرض مذكرة على الكونغرس قبل نهاية عام ١٩٩٤ لإقرار قانون الكمنولث،

وإذ تدرك أن الدولة القائمة بالادارة تواصل تنفيذ برنامجها لنقل فائض الأراضي الاتحادية الى حكومة غوام،

وإذ تلاحظ أن شعب الاقليم دعا الى اصلاح برنامج الدولة القائمة بالادارة فيما يتعلق بالنقل الشامل والعاجل لملكية الأراضي الى شعب غوام،

وإذ تعلم أن الهجرة الى غوام أدت الى تحول السكان الشامورو الأصليين الى أقلية في وطنهم،

وإذ تدرك إمكانات تنويع وتنمية اقتصاد غوام عن طريق صيد الأسماك والزراعة للأغراض التجارية وغير ذلك من الأنشطة القابلة للاستمرار،

وإذ تشير الى إيفاد بعثة زائرة تابعة للأمم المتحدة الى الاقليم في عام ١٩٧٩،

١ - تطلب من الدولة القائمة بالادارة ومن حكومة الاقليم أن تعجلا بالانتهاء في وقت مبكر من المفاوضات بشأن مشروع قانون الكمنولث لغوام وبشأن مركز الاقليم في المستقبل؛

٢ - تطلب الى الدولة القائمة بالادارة أن تواصل مساعدة حكومة الاقليم المنتخبة على تحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛

٣ - تطلب أيضا الى الدولة القائمة بالادارة، أن تواصل، بالتعاون مع حكومة الاقليم، نقل الأراضي الى شعب الاقليم وأن تتخذ الخطوات اللازمة لضمان حقوق الملكية الخاصة به؛

٤ - تطلب كذلك الى الدولة القائمة بالادارة مواصلة الاعتراف بحقوق شعب الشامورو السياسية وبهويته الثقافية والاثنية واحترامها، واتخاذ جميع التدابير اللازمة للاستجابة لاهتمامات حكومة الاقليم فيما يتعلق بمسألة الهجرة؛

٥ - تطلب كذلك الى الدولة القائمة بالادارة أن تواصل دعم ما تتخذه حكومة الاقليم من تدابير مناسبة بهدف تعزيز النمو في مجال صيد الأسماك والزراعة للأغراض التجارية وغير ذلك من الأنشطة القابلة للاستمرار.

٧ - مونتسيرات

إن اللجنة الخاصة،

إذ تشير الى القرار العام أعلاه،

وإذ تلاحظ وجود عملية ديمقراطية عاملة في مونتسيرات،

وإذ تلاحظ أيضا التصريح الذي نقل عن رئيس الوزراء وورد فيه أنه يفضل الاستقلال في اطار اتحاد سياسي مع منظمة دول شرق البحر الكاريبي وأن الاعتماد على الذات له من الأولوية ما يفوق الاستقلال،

وإذ تشير الى أن بعثة زائرة تابعة للأمم المتحدة أوفدت الى الاقليم عام ١٩٨٢،

١ - تطلب الى الدولة القائمة بالادارة أن تضطلع بجهد ممارسة مناسب في أقرب موعد ممكن، للتيقن من رغبة الشعب فيما يتعلق بمركز الاقليم في المستقبل؛

٢ - تطلب الى الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وكذلك المؤسسات المالية الاقليمية وغيرها من المؤسسات المالية المتعددة الأطراف أن تواصل تقديم مساعدتها الى الاقليم في تعزيز اقتصاد مونتسيرات وتنميته وتنويعه وفقا لخطتيه الانمائيتين المتوسطة الأجل والطويلة الأجل.

٨ - بيتكيرن

إن اللجنة الخاصة،

إذ تشير إلى القرار العام أعلاه،

وإذ تأخذ في اعتبارها الطابع الذي ينفرد به الإقليم من حيث السكان والمساحة،

وإذ تعرب عن ارتياحها لاستمرار تقدم الإقليم في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك لتحسن اتصالاته مع العالم الخارجي؛ ولخطة الإدارة التي يضطلع بها لمعالجة المسائل المتصلة بالحفظ،

تطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تواصل تقديم مساعدتها من أجل تحسين أحوال سكان الإقليم الاقتصادية، والاجتماعية، والتعليمية وغيرها.

٩ - سانت هيلانة

إن اللجنة الخاصة،

إذ تشير إلى القرار العام أعلاه،

وإذ تعلم بما طلبه المجلس التشريعي في سانت هيلانة من اضطلاع الدولة القائمة بالإدارة بإجراء استعراض لدستور الإقليم،

وإذ تأخذ في اعتبارها السمات الفريدة للإقليم وسكانه وموارده الطبيعية،

وإدراكا منها لما تبذله الدولة القائمة بالإدارة وسلطات الإقليم من جهود لتحسين الأحوال الاجتماعية - الاقتصادية لسكان سانت هيلانة، لا سيما في مجال الإنتاج الغذائي،

١ - تطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تجري استعراضا لدستور الإقليم آخذة في الاعتبار رغبات سكانه؛

٢ - تطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة والمنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة أن تواصل دعم الجهود التي تبذلها حكومة الإقليم لمعالجة التنمية الاجتماعية - الاقتصادية للإقليم.

١٠ - توكيـلاو

إن اللجنة الخاصة،

إذ تشير إلى القرار العام أعلاه،

وقد استمعت إلى بياني ممثل نيوزيلندا، الدولة القائمة بالإدارة، والممثل الخاص لتوكيلاو الذي نقل رسالة موجهة من مجلس الفايبول إلى اللجنة،

وإذ تشير إلى الإعلان الرسمي الصادر عن "أولو أو توكيلاو" في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٤ بشأن مركز توكيلاو في المستقبل، وهو الإعلان الذي جاء فيه أنه يجري النظر فعليا في قانون لتقرير المصير في توكيلاو بالاقتران مع دستور لتوكيلاو بعد حصولها على الحكم الذاتي، وأن توكيلاو تفضل في الوقت الراهن مركز الارتباط الحر مع نيوزيلندا،

وإذ تلاحظ التشديد في الإعلان الرسمي على شروط علاقة الارتباط الحر التي تقصد توكيلاو إقامته مع نيوزيلندا، بما في ذلك ترقب أن يحدد بوضوح في إطار تلك العلاقة، شكل المساعدة التي يمكن لتوكيلاو أن تواصل توقعها من نيوزيلندا في مجال تعزيز رفاه شعبها إلى جانب مصالحها الخارجية،

وإذ تلاحظ أيضا تركيز اهتمام الإقليم في عام ١٩٩٥ على تعزيز مؤسساته الوطنية وإنشاء هيكل للحكومة يلبي الاحتياجات العصرية توطئة لممارسة شعب توكيلاو لحقه في تقرير المصير،

وإذ تقـر سعي توكيلاو إلى أن تصبح معتمدة على الذات بأقصى قدر ممكن،

وإذ تلاحظ مع التقدير استمرار التعاون المثالي من جانب الدولة القائمة بالإدارة فيما يتعلق بأعمال اللجنة الخاصة المتصلة بتوكيلاو، واستعدادها للسماح بوصول بعثات الأمم المتحدة الزائرة إلى الإقليم،

وإذ تشير إلى إيفاد بعثة زائرة تابعة للأمم المتحدة إلى توكيلاو في عام ١٩٩٤،

١ - تلاحـظ أنه استنادا إلى البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا الدولة القائمة بالإدارة وتوكيلاو على أثر زيارة بعثة الأمم المتحدة عام ١٩٩٤، تعمل توكيلاو حاليا على سـن قانون لتقرير المصير من شأنه أن يسفر عن اكتسابها مركز يتفق مع الخيارات المتعلقة بمركز الأقاليم غير

المتمتعة بالحكم الذاتي في المستقبل الواردة في المبدأ السادس من مرفق قرار الجمعية العامة ١٥٤١ (د - ١٥) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠؛

٢ - تحيط علما بما أعرب عنه شعب الإقليم من رغبات تشير إلى تفضيل شديد لمركز الارتباط الحر مع نيوزيلندا؛

٣ - تلاحظ استعداد شعب توكيلاو لتحمل مسؤولية الحكم كاملة وتصريف شؤونه الخاصة به في إطار دستور تجري صياغته حاليا؛

٤ - ترحب بتأكيدات حكومة نيوزيلندا بأنها ستفي بالتزاماتها حيال الأمم المتحدة فيما يتعلق بتوكيلاو وبأنها ستتقيد بما يعرب عنه شعب توكيلاو بحرية من رغبات فيما يتعلق بمركزه في المستقبل؛

٥ - تدعو الدولة القائمة بالإدارة ووكالات الأمم المتحدة إلى مواصلة تقديم مساعدتها لتوكيلاو في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

١١ - جزر تركس وكايكوس

إن اللجنة الخاصة،

إذ تشير إلى القرار العام أعلاه،

وإذ تلاحظ التغييرات التي أجريت مؤخرا في دستور الإقليم وعزم حكومة الإقليم على مواصلة حملاتها الداعية إلى مزيد من التغييرات الدستورية،

وإذ تلاحظ أيضا أن انتخابات عامة قد جرت في الإقليم في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥،

وإذ تلاحظ كذلك ما تتبعه السلطات من سياسة قوامها الموازنة بين تهيئة بيئة استثمارية أكثر تحررا مع الاحتفاظ في الوقت نفسه بحق السكان في الحصول على المنافع الاقتصادية،

وإذ تلاحظ الزيادة في المعونة، لا سيما المساعدات المالية، الممنوحة إلى حكومة الإقليم من حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية،

١ - تطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تضطلع في أقرب وقت ممكن بجهد ملائم للتيقن من إرادة الشعب فيما يتعلق بمركز الإقليم مستقبلا؛

٢ - تدعو الدولة القائمة بالإدارة والمنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة إلى مواصلة دعم الجهود التي تبذلها حكومة الإقليم لمعالجة التنمية الاجتماعية - الاقتصادية للإقليم.

١٢ - جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة

إن اللجنة الخاصة،

إذ تشير إلى القرار العام أعلاه،

وإذ تلاحظ أن انتخابات عامة قد أجريت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤،

وإذ تضع في اعتبارها نتائج الاستفتاء بشأن المركز السياسي الذي أجري في الإقليم في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، والذي صوتت فيه غالبية شعب الإقليم مؤيدة الإبقاء على مركز الإقليم الحالي أو تعزيزه،

وإذ تلاحظ استمرار اهتمام حكومة الإقليم بالانضمام كعضو منتسب إلى منظمة دول شرقي البحر الكاريبي، وبالحصول على مركز المراقب في الاتحاد الكاريبي،

وإذ تلاحظ أيضا ضرورة زيادة تنويع اقتصاد الإقليم،

وإذ تلاحظ كذلك أن مسألة جزيرة "ووتر" لا تزال قيد النظر، من خلال المفاوضات الثنائية،

وإذ تلاحظ أن حكومة الإقليم اشترت، في عام ١٩٩٣، أصول شركة الهند الغربية التي كانت لها ممتلكات كبيرة ومصالح إنمائية في ميناء تشارلوت أمالي،

وإذ تشير إلى إيفاد بعثة زائرة تابعة للأمم المتحدة إلى الإقليم في عام ١٩٧٧،

١ - تطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تواصل مساعدة حكومة الإقليم المنتخبة على تحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛

٢ - تطلب أيضا إلى الدولة القائمة بالإدارة بأن تيسر اشتراك الإقليم، حسب الاقتضاء، في شتى المنظمات لا سيما منظمة دول شرقي البحر الكاريبي، وفي الاتحاد الكاريبي؛

٣ - ترحب بالمفاوضات بين الدولة القائمة بالإدارة وحكومة الإقليم بشأن مسألة جزيرة "ووتر".

ثانيا - مسألة نشر المعلومات عن إنهاء الاستعمار

ألف - نظر اللجنة الفرعية في المسألة

١١ - قامت اللجنة الفرعية المعنية بالأقاليم الصغيرة والالتماسات والمعلومات والمساعدة، وفقا لبرنامج عملها لعام ١٩٩٥، المعتمد في جلستها ٦٨٨، المعقودة في ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٥، بالنظر في مسألة نشر المعلومات عن إنهاء الاستعمار وذلك في جلساتها من ٦٩٢ إلى ٦٩٤ المعقودة في ٣٠ و ٣١ أيار/مايو و ١ حزيران/يونيه ١٩٩٥.

١٢ - وخلال النظر في البند المتعلق بمسألة نشر المعلومات عن إنهاء الاستعمار، أجرت اللجنة الفرعية مشاورات مع ممثلي إدارة شؤون الإعلام وإدارة الشؤون السياسية التابعتين للأمانة العامة.

باء - بيان ممثل إدارة شؤون الإعلام

١٣ - قال ممثل إدارة شؤون الإعلام إن الأنشطة المتعددة الوسائط التي اضطلعت بها الإدارة شملت طائفة عريضة من القضايا المتعلقة بإنهاء الاستعمار من بينها المسائل المتصلة بالصحراء الغربية، وأقاليم منطقة البحر الكاريبي غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وكذلك قرار مجلس الأمن بإنهاء اتفاق الوصاية بالنسبة إلى بالاو. كما واصلت الإدارة تغطية الأنشطة المتعلقة بالعقد الدولي للقضاء على الاستعمار (٢٠٠٠-١٩٩٠). وقد سلطت الإدارة الضوء على اتخاذ القرار ٩٠/٤٩ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، في برامجها الإخبارية اليومية المعدة من أجل الهيئات الإذاعية في كافة أنحاء العالم وأبرزتها في نشرتها الصحفية (الانكليزية والفرنسية).

١٤ - وكجزء من تغطيتها المضادة لأنشطة الأمم المتحدة، أصدرت الإدارة، باللغتين الانكليزية والفرنسية، ما مجموعه ٦٢ نشرة صحفية تتناول القضايا المتصلة بإنهاء الاستعمار. وكانت هذه النشرات تتعلق بأعمال اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ولجنتها الفرعية المعنية بالأقاليم الصغيرة والالتماسات والمعلومات والمساعدة؛ ونظر لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) التابعة للجمعية العامة في قضايا إنهاء الاستعمار؛ وجلسات الجمعية المكرسة لقضايا إنهاء الاستعمار. وفضلا عن ذلك تضمن المصنف السنوي للقرارات التي تتخذها الجمعية والذي تقوم

الإدارة بإعداده، والمقررات الـ ١١ المتخذة بشأن إنهاء الاستعمار. وقد تم تزويد الصحفيين، بناء على طلبهم، بهذه النشرات الصحفية وبملصقات وكتيبات وغير ذلك من المواد ذات الصلة.

١٥ - وأضاف ممثل الإدارة أن "وقائع الأمم المتحدة"، وهي مجلة ربع سنوية تنشرها الإدارة باللغات الرسمية الست، غطّت التطورات الرئيسية في ميدان إنهاء الاستعمار بما في ذلك أعمال اللجنة الخاصة لإنهاء الاستعمار واللجنة الرابعة. وشملت المقالات ما يلي: "الصحراء الغربية: ستمضي لجنة تحديد الهوية قدما في تسجيل الناخبين" (حزيران/يونيه ١٩٩٤)؛ و "الحث على تنفيذ ميثاق بالاو" (أيلول/سبتمبر ١٩٩٤)؛ "الصحراء الغربية: الخلاف بشأن مراقبي منظمة الوحدة الأفريقية (أيلول/سبتمبر ١٩٩٤)؛ و "مجلس الوصاية يعلق رسميا أعماله: قبول بالاو في الأمم المتحدة" (آذار/مارس ١٩٩٥). وفضلا عن ذلك أعادت الإدارة طبع كتيب معنون "ما هي الأمم المتحدة؟" من أجل الأطفال ذوي الأعمار المناسبة للالتحاق بالمدارس الأولية والمدارس الثانوية وهو يتناول بالوصف هيكل الأمم المتحدة وأنشطتها ويتضمن فرعين عن مجلس الوصاية وإنهاء الاستعمار. وواصلت الإدارة أيضا توزيع الملصق المتعلق بإنهاء الاستعمار المنشور في عام ١٩٩٤ بالاسبانية والانكليزية والفرنسية والمعنون "إنهاء الاستعمار تماما قبل عام ٢٠٠٠ - حرية الاختيار".

١٦ - وتعكف إدارة شؤون الإعلام حاليا على إنتاج المنشورات التالية: طبعة عام ١٩٩٤ من "حولية الأمم المتحدة" التي ستتضمن فصلا يتصل بالوصاية وإنهاء الاستعمار، وطبعات تذكارية من منشور "حقائق أساسية" تصدر بمناسبة الذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة وتضم بين فصولها الثمانية فصلا عن إنهاء الاستعمار، وكتيب "الأمم المتحدة بإيجاز" وهو منشور يقدم استعراضا عاما أساسيا عن الأمم المتحدة ومنظومة الوكالات التابعة لها، ويتضمن فرعا ينصب على مجلس الوصاية وإنهاء الاستعمار.

١٧ - وقد أنتجت الإدارة ما مجموعه ٢٤ برنامجا إذاعيا عن إنهاء الاستعمار بتسع لغات هي: الاسبانية والانكليزية والروسية والصينية والعربية والفرنسية والبنغالية والكريول والهولندية. وبثت هذه البرامج على مستوى العالم؛ وشملت البرامج حلقة بعنوان "الأمم المتحدة تنادي آسيا" (بالانكليزية) كرست للعملية التي نالت بالاو بموجبها الاستقلال وقـُبلت في عضوية الأمم المتحدة. وفضلا عن ذلك، أبرزت مسألة إنهاء ولاية مجلس الوصاية في البرامج التالية "أنباء الصين" (باللغة الصينية)، و "مجلة الأمم المتحدة الإخبارية" (الانكليزية والروسية)، و "استعراض الأحداث العالمية" (بالانكليزية)، و "الجهات الأصلية" (بالاسبانية). وتركزت إحدى حلقات "البرنامج الإخباري العربي" على مهام لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) التابعة للجمعية العامة. وأبرز البرنامجان الانكليزي "مجلة الأمم المتحدة لمنطقة الكاريبي" والهولندي "صلات جديدة" والبرنامج المـُعد بالكريول والمعنون "صلات جديدة" أعمال اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة وتوصياتها للجمعية العامة بشأن ما تبقى من أقاليم غير متمتعة بالحكم الذاتي.

١٨ - وقال ممثل إدارة شؤون الإعلام إنه خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أعدت تسجيلات تليفزيونية للأنشطة المتصلة بإنهاء الاستعمار المضطلع بها داخل منظومة الأمم المتحدة ووزعت من خلال البث عبر

الأثير أو الشرائط المستنسخة المتاحة للشبكات التليفزيونية وغيرها من محطات التليفزيون، ومن خلال مجموعات من أهم الأخبار التليفزيونية ولقطات الفيديو جرى توفيرها للمؤسسات الدولية لنشر المواد الصحفية في عدة جهات معا. وواصلت مكتبة المواد السمعية البصرية التابعة للإدارة إتاحة الأشرطة التسجيلية المتعلقة بقضايا إنهاء الاستعمار للمراسلين وأعضاء الوفود وللمنتجين الإذاعيين التابعين للأمم المتحدة والمنتجين الخارجيين.

١٩ - وواصلت شبكة مراكز الأمم المتحدة ودوائرها الإعلامية البالغ عددها ٦٨ مركزا ودائرة منتشرة في شتى أنحاء العالم توزيع المواد الإعلامية الصادرة عن الإدارة فيما يتصل بإنهاء الاستعمار، وذلك من خلال وسائط الإعلام المحلية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات التعليمية. وقامت المراكز الإعلامية، حيثما كان ذلك مناسبا، بإدراج تلك المعلومات فيما يقدم في اجتماعات الإحاطة التي تعقدها بشأن أعمال المنظمة وكذلك فيما تصدره من رسائل إخبارية دورية.

٢٠ - وتعزيزا لدراية المنظمات غير الحكومية بأنشطة الأمم المتحدة في ميدان إنهاء الاستعمار، واصلت الإدارة توزيع المواد الإعلامية على كل من المنظمات غير الحكومية المرتبطة بها والتي يزيد عددها على ١ ٣٠٠ منظمة. وفي المقر، ردت على الاستفسارات بشأن إنهاء الاستعمار ولبّت طلبات الحصول على معلومات في هذا الصدد، بتوزيع منشورات وكتيبات وكراسات، إما باليد أو بالبريد.

جيم - بيان ممثل إدارة الشؤون السياسية

٢١ - استعرض ممثل إدارة الشؤون السياسية في البيان الذي أدلى به أمام اللجنة الفرعية أنشطة الإدارة في عام ١٩٩٤ في مجال نشر المعلومات عن إنهاء الاستعمار. وقد تركزت تلك الأنشطة في المجالات الرئيسية الثلاثة التالية. أولا، نشر المعلومات شفويا من خلال الخطب والمحاضرات التي تُلقى في المؤتمرات التي تنظمها الدوائر الأكاديمية ومختلف المجموعات المهنية، وكذلك بإقامة اتصالات شخصية بين موظفي الإدارة والخبراء البارزين المعنيين بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي؛ ثانيا، من خلال التوزيع المنظم لوثائق الأمم المتحدة المتعلقة بقضايا إنهاء الاستعمار وذلك في تعاون وثيق مع إدارة شؤون الإعلام لا سيما فيما يتصل بالحلقات الدراسية الإقليمية وغيرها من المحافل المعقودة في مقر الأمم المتحدة وبعيدا عنه؛ ثالثا، من خلال إعداد المقالات للنشر في منشورات الأمم المتحدة المتكررة أو التي تصدر في مناسبات خاصة، مثل "حولية الأمم المتحدة"، و "وقائع الأمم المتحدة"، و "العدالة الموضوعية". وقد جرى تنسيق كل تلك الأنشطة على نحو وثيق مع إدارات الأمانة العامة للأمم المتحدة ودوائرها ذات الصلة وفي مقدمتها إدارة شؤون الإعلام.

٢٢ - وكما هي الحال في السنوات السابقة، ركزت إدارة الشؤون السياسية على توفير معلومات مستكملة وإسداء المشورة السياسية لإدارة شؤون الإعلام لدى إعداد المواد المنشورة. ومن بين تلك المواد مقالات بشأن إنهاء الاستعمار أعدت للنشر في مجلة "وقائع الأمم المتحدة". كما تعاونت إدارة الشؤون السياسية

مع إدارة شؤون الإعلام في إعداد كراسات بشأن إنهاء الاستعمار. وتقوم الإدارة قبل نشر أي مادة، باستعراضها والتحقق منها واستكمالها على نحو دقيق.

٢٣ - ولا يزال إعداد الفصول ذات الصلة من "حولية الأمم المتحدة"، وآخرها طبعة عام ١٩٩٤ واحدا من الأوجه الهامة لتعاون الإدارة مع إدارة شؤون الإعلام.

٢٤ - وقد كان للتعاون المستمر بين إدارة الشؤون السياسية وإدارة شؤون الإعلام أثره في تعريف شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي بجوانب شتى من أنشطة الأمم المتحدة المضطلع بها في ميدان إنهاء الاستعمار.

٢٥ - واستمر نشر المعلومات عن إنهاء الاستعمار من المهام ذات الأولوية في الحلقات الدراسية التي نظمتها اللجنة الخاصة بعيدا عن المقر خلال السنوات الماضية. وتعلق الإدارة أهمية كبرى على الحلقة الدراسية الإقليمية التي ستعقد في الصيف الحالي في منطقة البحر الكاريبي، ذلك أنها ستتيح للأمم المتحدة فرصة أخرى رائعة لتبادل الآراء بشأن حالة عملية إنهاء الاستعمار في الوقت الراهن مع ممثلي شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، والدول القائمة بالإدارة، والخبراء في ميدان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وممثلي المنظمات الحكومية ذات الخبرة في مجال إنهاء الاستعمار. وسوف تركز تلك الحلقة الدراسية بوجه خاص على بحث خيارات تقرير المصير التي قد تكون متاحة لشعوب ما تبقى من أقاليم غير متمتعة بالحكم الذاتي.

٢٦ - وكان عنصر آخر هام فيما اضطلعت به الإدارة من أعمال بالتعاون مع إدارة شؤون الإعلام هو نشر معلومات عن أنشطة الأمم المتحدة في ميدان إنهاء الاستعمار على شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي عن طريق مراكز الأمم المتحدة للإعلام التي ما برحت أيضا تمد إدارة الشؤون السياسية بتغذية مرتدة قيّمة تساعدها على صوغ استراتيجية تناول قضايا إنهاء الاستعمار في البيئة الدولية السريعة التغير. وشدد ممثل إدارة الشؤون السياسية على أن أنشطة مراكز الأمم المتحدة للإعلام تيسر تدفق المعلومات في الاتجاهين بين الأمم المتحدة والأقاليم المعنية غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وفي هذا المجال ما فتئت مراكز الأمم المتحدة للإعلام تبذل قصارى جهودها في حدود القيود المالية التي تعانيها المنظمة.

٢٧ - وواصلت أمانة اللجنة الخاصة العمل بهمة في نشر المعلومات عن إنهاء الاستعمار من خلال الاتصالات مع الدوائر الأكاديمية ومؤسسات التعليم العالي في نيويورك وأماكن أخرى من الولايات المتحدة الأمريكية.

٢٨ - وواصلت إدارة الشؤون السياسية إيلاء أهمية كبرى لتوزيع وثائق الأمم المتحدة التي تتناول قضايا إنهاء الاستعمار. وقد أولت الإدارة عناية خاصة للرد على جميع الطلبات الفردية بالحصول على معلومات عن أعمال الأمم المتحدة في ميدان إنهاء الاستعمار.

٢٩ - واحتفظت الإدارة باتصالات منتظمة ومثمرة مع المنظمات الحكومية الدولية الإقليمية، في كل من منطقتي البحر الكاريبي والمحيط الهادئ، لا سيما الاتحاد الكاريبي ومصرف التنمية لمنطقة شرق البحر الكاريبي، ومصرف التنمية لمنظقة البحر الكاريبي، ومحفل جنوب المحيط الهادئ. وقد كان لما وفرته هذه المنظمات من مدخلات ذات قيمة تتعلق بالقضايا التي تواجهها الأقاليم الجزرية الصغيرة غير المتمتعة بالحكم الذاتي أثرها في تمكين الإدارة من إجراء تحليل متعمق للتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وعرض تلك التطورات عرضا وافيا في ورقات العمل.

٣٠ - واختتم ممثل إدارة الشؤون السياسية بيانه قائلا إن الإدارة لن تدخر أي جهد لإنجاز ولايتها على النحو المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة ٩٠/٤٩ في حدود مواردها، وإن إدارة الشؤون السياسية ستأخذ في اعتبارها جميع المبادئ التوجيهية والتوصيات التي تضعها اللجنة الفرعية واللجنة الخاصة في ختام دورتهما للعام الحالي.

دال - أسبوع التضامن مع شعوب جميع الأقاليم المستعمرة، الذين يكافحون في سبيل الحرية والاستقلال وحقوق الانسان (٢٦-٢٢ أيار/مايو ١٩٩٥)

٣١ - نظرت اللجنة الفرعية المعنية بالأقاليم الصغيرة والالتماسات والمعلومات والمساعدة، وفقا لبرنامج عملها لعام ١٩٩٥ الذي اعتمدته اللجنة الخاصة في جلستها ١٤٤١ المعقودة في ٢٧ شباط/فبراير ١٩٩٤، في مسألة أسبوع التضامن وذلك في جلستها ٦٩٣ المعقودة في ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٥.

٣٢ - وقد أدلى رئيس اللجنة الخاصة بالبيان التالي في مناسبة اسبوع التضامن:

"منذ عام ١٩٧٢ وشعوب العالم وحكوماته تحتفل سنويا، وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٩١١ (د - ٢٧) باسبوع للتضامن مع شعوب جميع الأقاليم المستعمرة. وهذا الاحتفال يتفق تماما مع المقاصد والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة ويتطابق مع المبادئ المنصوص عليها في إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥).

"واليوم، والعالم يحتفل بالذكرى الخمسين لإنشاء منظمتنا، بات نجاحها في ميدان انهاء الاستعمار أمرا مسلما به عالميا. فقد نال مئات الملايين حريتهم واستقلالهم في موجة إنهاء الاستعمار التي أعقبت إنشاء الأمم المتحدة. وكان لانضمامهم الى عضوية الأمم المتحدة كدول ذات سيادة أثره في توطيد أركان القاعدة الأساسية التي يقوم عليها بنيان المجتمع الدولي.

"وإننا لنذكر تاريخ حركات النضال ضد الاستعمار ونشيد بذكر كل من شاركوا فيها. ولن تغرب عن بالنا، التضحيات التي مكنت مئات الملايين من البشر من تحقيق تقرير المصير والاستقلال.

"بيد أنه رغم أهمية النجاح المحرز في ميدان إنهاء الاستعمار، فالمهمة في ذلك المجال لم تنجز بعد، وما زالت تستلزم من جميع المشاركين فيها، مزيدا من الجهد المتضافر والعمل الحاسم. فلا تزال هناك شعوب لم تستطع ممارسة حقها في تقرير المصير. وهي في معظمها شعوب الأقاليم الجزرية الصغيرة غير المتمتعة بالحكم الذاتي الواقعة بصفة رئيسية في منطقتي المحيط الهادئ والبحر الكاريبي. وتواجه تلك الأقاليم، في جملة أمور مشاكل تتمثل في صغر حجمها وضآلة عدد سكانها، وبُعد موقعها الجغرافي، ومحدودية مواردها الطبيعية، وضعفها في مواجهة الكوارث الطبيعية، وتتطلب حالتها حلولا جديدة ومبتكرة توجه نحو تنفيذ العقد الدولي للقضاء على الاستعمار الذي بدأته الجمعية العامة عام ١٩٨٨.

"واقتناعا منا بأنه ما من بديل في عملية إنهاء الاستعمار، لمبدأ تقرير المصير، فإننا نكرر مرة أخرى التأكيد على شرعية جميع خيارات تقرير المصير المتسقة مع قراري الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) و ١٥٤١ (د - ١٥) ما دام من المؤكد أنها تمثل الرغبات التي أعربت عنها الشعوب المعنية بحرية. وينبغي لنا أن نواصل ممارسة المرونة والواقعية في مساعينا الرامية الى إنجاز عملية إنهاء الاستعمار. كما ينبغي عدم تجاهل رغبات شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي عند القيام مرة أخرى ببحث خيارات تقرير المصير المتاحة لها. وعام ١٩٩٥ الذي سيجري فيه استعراض منتصف المدة لخطة عمل العقد الدولي للقضاء على الاستعمار هو وقت مناسب لهذه المهمة.

"وفي هذا الصدد، نوجه نداء آخر الى الدول القائمة بالإدارة، التي يعد تعاونها مع اللجنة الخاصة شرطا أساسيا لكفالة تقدم الأقاليم صوب تقرير المصير، بأن تستمر في تقديم الدعم وتعززه. كما أننا نعول على الدعم المقدم من الوكالات المتخصصة التي ينبغي أن تستمر في مساعدة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي على رفع مستويات معيشتها وتعزيز اكتفائها الذاتي. ونعتمد على المنظمات الإقليمية والدولية التي ينبغي أن تستكشف سبلا جديدة لتزويد الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي بفرص قانونية وسياسية تتيح لها المشاركة في البرامج المتصلة ببيئتها وسبل معيشتها. كما ننتظر من جميع الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية أن تدعم جهودنا.

"وإننا لنأمل ونؤمن بأن جهودنا المتضافرة والدؤوبة ستكفل الوفاء بما وُعد به جميع شعوب كوكبنا من حرية وسلم دائم ونمو متواصل وتنمية مستدامة وفقا لمقاصد ومبادئ الأمم المتحدة".

هاء - مشروع قرار بشأن نشر المعلومات عن إنهاء الاستعمار

٣٣ - قررت اللجنة الفرعية، وقد اختتمت نظرها في هذا البند أن توصي اللجنة الخاصة بالبت في مشروع القرار التالي:

إن اللجنة الخاصة،

وقد درست المسائل المتصلة بنشر المعلومات عن إنهاء الاستعمار،

وإذ تشير الى قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ المتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة والى سائر قرارات الأمم المتحدة ومقرراتها المتعلقة بنشر المعلومات عن إنهاء الاستعمار، ولا سيما قرار الجمعية العامة ٤٩/٩٠ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤،

وإذ تدرك الحاجة الى اتباع نهج مرنة وعملية ومبتكرة إزاء استعراض خيارات تقرير المصير لشعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي بغية القضاء على الاستعمار تماما قبل عام ٢٠٠٠،

وإذ تكرر تأكيد أهمية نشر المعلومات كأداة لتعزيز أهداف الإعلان، وإذ تضع في اعتبارها دور الرأي العام العالمي في مساعدة شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي مساعدة فعالة لتحقيق تقرير المصير،

وإذ تدرك أهمية دور المنظمات غير الحكومية في نشر المعلومات عن إنهاء الاستعمار،

١ - تقر الأنشطة التي تضطلع بها إدارة الشؤون السياسية وإدارة شؤون الإعلام في ميدان نشر المعلومات عن إنهاء الاستعمار؛

٢ - ترى أنه من المهم أن تواصل جهودها لكفالة نشر المعلومات المتعلقة بإنهاء الاستعمار على أوسع نطاق ممكن مع التركيز بوجه خاص على خيارات تقرير المصير المتاحة لشعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي؛

٣ - تطلب الى إدارة الشؤون السياسية وإدارة شؤون الإعلام أن تأخذا في الاعتبار اقتراحات اللجنة الخاصة، بأن تواصلا اتخاذ تدابير من خلال جميع وسائط الإعلام المتاحة، بما فيها

المنشورات والإذاعة والتلفزيون، لتأمين التعريف بأعمال الأمم المتحدة في ميدان إنهاء الاستعمار وأن تقوما بأمور منها:

(أ) الاستمرار في جمع وإعداد ونشر المواد الأساسية المتعلقة بالقضايا ذات الصلة بتقرير المصير لشعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي؛

(ب) التماس تعاون الدول القائمة بالإدارة تعاونا تاما للاضطلاع بالمهام المشار إليها أعلاه؛

(ج) إقامة علاقة عمل مع المنظمات الإقليمية والحكومية الدولية المناسبة، ولا سيما في منطقتي المحيط الهادئ والبحر الكاريبي، وذلك بعقد مشاورات دورية وتبادل المعلومات معها؛

(د) تشجيع المنظمات غير الحكومية على المشاركة في نشر المعلومات المتعلقة بإنهاء الاستعمار؛

(هـ) تقديم تقارير الى اللجنة الخاصة عن التدابير المتخذة تنفيذا لهذا القرار.

٤ - تطلب الى جميع الدول، بما فيها الدول القائمة بالإدارة، أن تواصل مد يد التعاون في مجال نشر المعلومات المشار إليها في الفقرة ٢ أعلاه؛

ثالثا - اعتماد التقرير

٣٤ - بعد أن درست اللجنة الفرعية بصورة متأنية الحالة في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ومسألة نشر المعلومات عن إنهاء الاستعمار، اعتمدت نصوص مشاريع القرارات السابقة والاستنتاجات والتوصيات الواردة فيها بتوافق الآراء، وذلك في جلستها ٦٩٥ المعقودة في ٦ حزيران/يونيه ١٩٩٥، وأحالتها الى اللجنة الخاصة لتبت فيها.

٣٥ - وفي الجلسة نفسها اعتمدت اللجنة الفرعية هذا التقرير.

- - - - -